

## المشهد السياسي

لا ترقيات استثنائية  
هذا العام

تفجير العام الماضي). لكن مجلس القيادة انقسم طائفاً وسياسياً حيال هذا الأمر، فجزت المطالبة بالمساواة المذهبية والطائفية بين الضباط المنوي مكافاتهم، واقترح أن يكون عدد الضباط متساوياً بين السنة والشيعية والمسيحيين، قبل أن يعترض بعض أعضاء مجلس القيادة على هذه القسمة التي تثبت رأيهم نوعاً من «المخالفة»، وطالبوا بأن تكون المناصفة معياراً عديداً في هذا الملف. وفي النهاية، لم يتفق مجلس القيادة على لائحة واحدة يرفعها إلى وزارة الداخلية، فتعطلت مراسم «المكافاة» في الجيش والأمن العام أيضاً. ماذا يعني ذلك؟ لا شيء سوى أن الدولة تعجز عن مكافأة ضابط من الأمن العام كاد يدفع حياته ثمناً لمحاولته توقيف انتحاري في فندق «دو روي»، أو ضابط من الجيش شارفوا على الاستشهاد وهم يقاتلون الإرهاب في عرسال، أو ضباط من الأمن الداخلي لا يزالون يعانون إلى اليوم من الجروح التي أصيبوا بها في مواجهة الإرهابيين في شارع «المثنتين» بطرابلس عام 2007، أو خلال ملاحقتهم لخاطفي الاستونيين قبل 3 سنوات.

يتولون العمل الأمني الحقيقي في مجال مكافحة الإرهاب، أو مكافأة التجسس الإسرائيلي ابتداءً من عام 2009. والكثير من هؤلاء يقومون بعملهم من دون أن تكون لهم أي صلة بالتبعية السياسية لقيادة المديرية أو لرئيس فرع المعلومات. وبعضهم تولى تفكيك شبكات إرهابية، ابتداءً من نهاية عام 2005 (من مجموعة الـ13 وعين علق والشبكات التي تولت تفجير عبوات ناسفة بدوريات اليونيفيل ومجموعات إقليم الخروب ومجموعة عبد الغني جوهر، وصولاً إلى ملاحقة خاطفي الاستونيين عام 2011، ثم ملاحقة جزء من المجموعات التي عملت على تنفيذ عمليات

لن تمضي نهاية العام الجاري من دون أزمة تنشب على خلفية القدم الاستثنائي لترقية (الترقيات الاستثنائية) ضباط الجيش والأجهزة الأمنية. هذه المكافاة تمنح لضباط محددين، لتتيح لهم الحصول على الترقية إلى رتبة أعلى من تلك التي هم فيها، قبل الموعد الرسمي. بدأ التعطيل هذا العام من مجلس قيادة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، على خلفية رفض منح القدم الاستثنائي لضباط من فرع المعلومات ومن قطاعات أخرى، ليتحول النزاع إلى مذهبي وطائفي. وبعد عجز مجلس قيادة الأمن الداخلي عن الاتفاق، قرّر رئيس الحكومة وفريق تيار المستقبل في مجلس الوزراء تعطيل مراسم القدم الاستثنائي لضباط الجيش والأمن العام، في الجيش، لا يزال المعنيون «بغضون الطرف» عن العرقلية الحكومية من خلال القول إن اللجنة المختصة بمكافأة الضباط في المؤسسة العسكرية لم تنه عملها بعد. لكن الواقع أن القرار السياسي يعطل إصدار أي مرسوم في هذا الخصوص، إلا إذا تساوى ضباط جميع الأجهزة. وبذلك، اقتصر توقيع المراسيم على الترقيات العادية، بعدما التزمت كل الأجهزة ما قرره قيادة الجيش لناحية اعتماد مدة 4 سنوات و6 أشهر لترقية الضباط من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد (القانون ينص على قضاء الضباط 4 سنوات كحد أدنى في رتبة مقدم قبل ترشيحه للترقية إلى رتبة عقيد، فارتأت قيادة الجيش إضافة 6 أشهر على الحد الأدنى بهدف خفض عدد ضباط الرتب العالية).

الأزمة في الأمن الداخلي تعود إلى عام 2006. ضباط في المديرية (غالبيتهم في فرع المعلومات) يدفعون ثمن النزاع السياسي الذي يتحكم بقيادة المديرية. والحديث هنا ليس عن كبار الضباط (رتبتي عقيد وعميد) الذين بإمكان المدير العام وحده اقتراح منحهم قدماً استثنائياً وترشيحهم للترقية، بل عن الضباط ذوي الرتب المتوسطة والدنيا، الذين

سلام والمستقبل  
يرفضان مكافأة ضباط  
الجيش والأمن العام من  
دون الأمن الداخلي

(هيثم الموسوي)



نصرالله ابوغذونوف، لا حل إلا تحت سقف الرئيس (هيثم الموسوي)

## ومنازلة صعبة مع حزب الله

الحرب السورية، بحسب التقديرات نفسها، «تسببت في تراجع حاد في مستوى التهديد التقليدي باتجاه إسرائيل انطلاقاً من سوريا، إذ أن أكثر من 80 في المئة من الصواريخ ومخازن سلاح المدفعية اطلقت في اتجاه مواقع للمسلحين في هذا البلد، ولم يبق في الجولان مخازن او مستودعات مخصصة لإسرائيل وموجهة إليها، كما أن قدرة المناورة لدى الجيش السوري على حوض مواجهة مع إسرائيل تراجعت وربما هي غير قائمة حالياً، كما أن التهديد الكيميائي أزيل بسبب تفكيكه، ما يعني تغييراً كبيراً جداً في ميزان القوى مع الدولة التي عدت عدوة

جانبي الحدود، في شمال العراق وشرق سوريا». ومن الجانب اللبناني، تضيف استحداث مواقع عسكرية دفاعية على طول الحدود بين لبنان وسوريا، ونشر فيها نحو ألف مقاتل لمنع المسلحين وامتداداتهم من الدخول من سوريا إلى داخل لبنان. و«في خط دفاعي ينتشر مقاتلو حزب الله ضمن دوريات وامكن ثابتة، ويلحظ الجيش الإسرائيلي تحسناً في المستوى التنفيذي لحزب الله على طول الحدود، نتيجة للخبرة التي اكتسبها مقاتلوه في الحرب السورية».

كان قلق إسرائيل وقادة المنطقة الشمالية في الجيش، كعميرام ليفين وغابي أشكنازي، تتركز حول الخشية من عملية تنفيذها حزب الله وتنسب باندلاع حرب مع سوريا، أما الآن فالأمور باتت على نقض: الاحتمال الأكثر اقلاقاً للجيش الإسرائيلي هو أن عملية تنطلق من سوريا قد تتسبب بحرب مع حزب الله. وبحسب «هارتس» فإن قائد المنطقة الشمالية الحالي، اللواء أفيف كوخافي، «عبر عن قلق من عمليات محتملة في الجولان، في الوقت الذي يستعد فيه لمواجهة مستقبلية مع عدو صعب جداً، وهو حزب الله في لبنان».

إسرائيل انطلاقاً من الجولان خلال الحرب الأخيرة ضد قطاع غزة، و«يقدر في إسرائيل بان حزب الله، مع رضا من الأسد، سيستغل المنطقة الموجودة تحت سيطرة النظام في شمال الجولان، للمبادرة إلى شن عمليات ضد إسرائيل، كما فعل في الماضي القريب في أعقاب الضربات الجوية المنسوبة لإسرائيل في كل من لبنان وسوريا».

التقدير يرى تغييراً كبيراً جداً في الجبهة الشمالية مع سوريا ولبنان، إذ «رغم أن الأسد بقي صامداً في الحرب الأهلية الفظيعة في سوريا، إلا أنه حدث تحول في مقاربة إسرائيل لهذه الجبهة. فقبل عقدين من الزمن

لإسرائيل طوال أربعين عاماً مضت». مع ذلك، تؤكد التقديرات الاستخباراتية أن القلق لا يزال موجوداً جراء عمل ما قد يقدم عليه حزب الله، وتحديداً في المناطق التي لا يزال الجيش السوري يسيطر عليها في الجولان، إضافة إلى خشية من نوع آخر من مناطق أخرى على الحدود، يسيطر عليها «المعسكر المتشدد في المعارضة السورية والتنظيمات المتطرفة، التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة».

ويرى التقدير الإسرائيلي بأن حزب الله «أنهى بناء شبكات مسلحة في المناطق القريبة من الحدود، وسبق لها أن اطلقت صواريخ في اتجاه